

الاجتهاد الحالي والاجتهاد الحضاري^(١)

- على ضوء الحاجة إلى التخصص في الفقه وتوسيع الفقه والاجتهاد-

الشيخ الدكتور علي رضا أعرافي^(٢)

ترجمة: الشيخ حسين الجمال

خلاصة:

يبحث هذا المقال عن إيجابيات الاجتهاد الحالي وسلبياته. فمن إيجابياته أنه: ينظر إلى الأبحاث بعمق، وفيه تفرعات كثيرة، ويلاحظ الحجية في أبحاثه. لكنه مبتلى بالنظرة الفردية إلى الفقه، وبعدم الاعتناء الكافي بالدراسات المقارنة، والغفلة عن العلوم الإنسانية والاجتماعية، والبعد عن معرفة الموضوعات العلمية والتخصصية، وانهصاره في الفقه، وتبرير الواقع في بعض الأحيان؛ ولأجل رفع هذه النقائص اقترحنا بعض الحلول، من قبيل: توسعة الأبواب الفقهية، إعادة هندسة العلوم الحوزوية، مراعاة الأولويات، فتح باب التخصص في الفقه، الاهتمام بالفقه المقارن، رصد الموضوعات الجديدة، والنظرة الكلية إلى الفقه، ثم انتقلنا من الاجتهاد الحالي إلى الاجتهاد الحضاري، فبيّنا مرادنا

(١) للمؤلف كتاب مبسوط تعرّض فيه لموضوع الاجتهاد، بما فيه موضوع هذه المقالة نفسها (انظر: أعرافي، علي رضا: در آمدی

بر اجتهاد تمدّن ساز، تحقيق: علي بخشي، ط ١، قم المقدّسة، مؤسّسة إشراف و عرفان، ١٣٩٥ هـ.ش.).

(٢) رئيس مجلس أمناء جامعة المصطفى (عليه السلام) العالمية، ورئيس الحوزات العلمية في إيران.

منه، وأنه عبارة عن التفقه في الدين كله لا في خصوص الحكم الشرعي. وذكرنا بعض الوظائف المتظرة منه، مثل: بيان المنظومة الدينية الفردية والاجتماعية، وإنتاج العلم وأسلمة العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتصدي الحوزة للإجابة عن تساؤلات المجتمع واحتياجاته، وغير ذلك. ثم ذكرنا -أخيراً- بعضاً من فوائد هذا الاجتهاد الحضاري: سواء على الصعيد العلمي أو العملي.

كلمات مفتاحية:

الاجتهاد الحالي، الاجتهاد الحضاري، الحجية، النظرة الفردية، الفقه المقارن، العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبرير الواقع، توسعة الأبواب الفقهية، هندسة العلوم الحوزوية، التخصص في الفقه، الموضوعات الجديدة، النظرة الكلية.

مقدمة:

لا يخفى أن من أهداف الحوزة العلمية بيان البعد الحضاري للإسلام سواء على المستوى العلمي أو العملي. وبالتالي، لا بد أن تقدم لنا الحوزة منظومة إسلامية متكاملة على الصعيدين الفردي والاجتماعي، بحيث تظهر قدرة الإسلام على أن يقود الحياة. وهذا التحدي بالنسبة إلى الحوزة أصبح أكثر جدية بعد الثورة الإسلامية وإقامة حكومة إسلامية في إيران. والنظام الإسلامي يعتمد في تنظيره على الحوزة العلمية، التي تعتمد بدورها على الاجتهاد: إذ يعدّ الاجتهاد ركناً وثيقاً في الحوزة ومحركاً فعالاً لها؛ فبالاجتهاد تُبتكر النظريات الجديدة، وتُنقد سائر النظريات، وتُستخرج تعاليم الإسلام وأحكامه ونظرياته؛ ولأجل ذلك، عقدنا هذه المقالة للبحث عن الاجتهاد الحالي والحضاري، وبيان خصائصها وسليبات الاجتهاد الحالي وطرق العلاج.

أولاً: الاجتهاد الحالي:

لا يخفى أن الطريقة الأفضل لمعرفة المميزات والنقائص هي تحليل الوضع الحالي؛ فبعد التعرف على نقاط القوة، وتحليل نقاط الضعف ومواطن الخلل، يبدأ مسير الحل

والاستكمال؛ ولأجل ذلك، سوف نتعرّض في هذا القسم من المقال للحديث عن الاجتهاد الحاليّ من جهات ثلاث:

الجهة الأولى: إيجابيّات الاجتهاد الحاليّ

الجهة الثانية: سلبيّات الاجتهاد الحاليّ

الجهة الثالثة: الحلول المقترحة.

١ - إيجابيّات الاجتهاد الحاليّ:

لقد بذل العلماء جهودًا حثيثة مشكورة في مجال الاجتهاد لأجل استخراج الأحكام الشرعيّة والدفاع عن حريم الإسلام. وسوف نشير إلى بعض مميّزات الاجتهاد الحاليّ في النقاط الآتية:

أ- تعميق الأبحاث:

يتميّز الاجتهاد الحاليّ بتعميقه للمباحث والمسائل. وهذا أمر مشهود في المدونات العلميّة وفي تبويبها أيضًا. فقد تفرّغ علماء الشيعة على طول التاريخ للمسائل العلميّة وتعميق أبحاثها، فعمد متكلمو الشيعة إلى سبر أغوار العلم لأجل الدفاع عن عقائد أهل البيت (عليه السلام)، كما انكبّ الفلاسفة المسلمون على التفكير والتحصيل لمراجعة الأفكار الدخيلة التي كانت تُبثّ في المجتمعات، فتأسّست إثر ذلك مدارس فلسفيّة كالمدرسة المشائيّة والإشراقيّة ومدرسة الحكمة المتعالية. والأمر كذلك -أيضًا- في الفقه والأصول، فنبغ علماء الشيعة في هذا المجال وكشفوا عن طول باع ودقّة نظر في هذا المجال.

ب- كثرة التفريعات:

لم يكتفِ العلماء المسلمون بالتطوير الكيفي للعلوم، بل اهتموا -أيضًا- بالجهة الكميّة. فقد أحسّ الفقهاء مثلاً - بضرورة الإجابة عن تساؤلات المجتمع في شتى المجالات.

فصار كل فقيه يبدي وجهة نظره في مختلف المسائل؛ ما أسهم في نمو المسائل الفقهية وكثرة تفريعاتها وإيضاح بعض جوانبها. وهذا ما ييسر الطريق لبقية المجتهدين لتحصيل الاطمئنان بالحكم الشرعي ومطابقته للواقع.

ج - ملاحظة الحجية:

تتميز الحوزة العلمية بأنها حافظت على المعارف الإلهية ومعارف أهل البيت عليهم السلام. ويُعدّ بحث «الحجية» من الأبحاث الرئيسة في فهم التعاليم الدينية وصيانتها من التحريف. والمراد من الحجية هو كون الدليل والمدرك كافيًا باللحاظ العقلائي للاعتماد عليه في الوصول إلى النتائج. فعندما نقول الدليل الفلاني حجة، فهذا معناه أنّ لهذا الدليل قيمة إثباتية.

٢ - سلبات الاجتهاد الحالي:

يُعدّ البحث عن السلبات من الخطوات الأولى التي يجب ملاحظتها قبل الانتقال إلى مرحلة التطوير والتجديد. والاجتهاد ظاهرة يجب أن تُحلَّل وتُدرس حتى لا تخرج عن هدفها وحتى تُطوّر؛ لأجل الوصول إلى غاياتها بشكل أسرع وأفضل. وبحسبنا عن سلبات الاجتهاد الحالي لا يعني عدم أهمية الاجتهاد الحالي في عصرنا الراهن، بل نحن نحلّل الوضع الحالي للاجتهاد حتى ننقله من الحالة التي هو عليها إلى الحالة التي يجب أن يكون عليها. كما أنّ هذا البحث لا يعني أنّ كل الفقهاء مُبتَلَوْنَ بهذه السلبات التي سوف نذكرها، بل المراد هو ملاحظة هذه السلبات وتجنّبها. وقد أدرك الإمام الخميني أنّ الاجتهاد يُعاني من سلبات لا بدّ من معالجتها، حيث قال:

«إن لم يكن للحوزة حضور في شتى المسائل والمشاكل، فإنّها لن تُدرِك بأنّ الاجتهاد الحالي غير كاف لإدارة المجتمع»^(١).

(١) الخميني، روح الله الموسوي: صحيفة النور (الصحيفة الجامعة لخطابات ونداءات ومقابلات وأحكام ووكالات شرعية ورسائل شخصية للإمام الخميني عليه السلام)، ط١، طهران، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني عليه السلام، ١٤٣٠هـ. ق/٢٠٠٩م، ج٢١، ص٢٦٤.

وفي ما يلي نبين أهم السليبات مع الالتفات إلى أن توجيه الأخطاء وتبريرها حماقة، والسعي للتضعيف خيانة، والسير نحو الكمال هو رسالتنا.

أ- النظرة الفردية إلى الفقه:

لمَّا لم يتسنَّ لفقهاء الشيعة التصدي للحكم، ولم تُلقَ على عاتقهم مسؤولية إدارة المجتمع، كانت النظرة الفردية هي الحاكمة على الاجتهاد الفقهي. ومن أجل ذلك -أيضاً-، تجد أن أغلبهم لم يبحث عن المسائل الاجتماعية والحكومية.

ولمَّا تشكَّلت حكومة إسلامية في إيران بعد الثورة الإسلامية، برزت إلى العيان آلاف المسائل والإشكالات الفقهية. وقد أدَّى علاج هذه المسائل بنظرة فردية إلى حدوث إبهامات جديدة وتحديات كثيرة. ولا يخفى أنَّها لو عولجت بنظرة اجتماعية وحكومية لتغيَّرت النتائج كلياً. ومن هذه المسائل نذكر: التربية والتعليم، إدارة المجتمع، المحافظة على البيئة، قطع الأشجار والغابات، المخدرات وغيرها... فهذه المسائل محكومة بالجواز لو نظرنا إليها بنظرة فردية، لكن لو نظرنا إليها بنظرة أخرى لأمكن أن يكون حكمها الحرمة أو الوجوب. كما أنَّه لو طالعنا الجهد العلمي لبعض الفقهاء، لوجدنا أنَّ رسائلهم العملية خالية من أبحاث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد، والحكومة، والحدود، والقصاص، والدييات، وصلاة الجمعة وغيرها، بل إنَّ بعض الكتب الاستدلالية خالية من هذه الأبحاث.

ولعلَّ الغفلة عن النظرة الحكومية والفقه الاجتماعي هي بسبب إبعاد الفقهاء عن السلطة والحكم، فانكبَّ الفقهاء على أبحاث العبادات والفقه الخاص. وهذا أدَّى إلى تطوُّر الفقه في هذا الجانب مقارنةً بالجانبين السياسي والحقوقى.

ب- عدم الاعتناء الكافي بالفقه المقارن:

لمَّا كان الفقه الشيعي بعيداً عن الحكومة والسلطة ومتصلاً بأهل البيت (عليهم السلام)، كان منافساً قوياً بالنسبة إلى أهل السنة. ولا يخفى أنَّ المذاهب في ذلك الحين كانت تراقب

بعضها وتسعى نحو المنافسة. ومن أجل ذلك، لا بدّ من الالتفات إلى آراء المذاهب الأخرى حتّى يمكن فهم روايات أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ الأسئلة المتوجّهة إليهم عليهم السلام في ذلك الزمان كانت محفوفة بقرائن مرتبطة بذلك الزمان، من قبيل: التقيّة، الحرب، الفتوحات، العلاقة مع الأديان الأخرى وبدء حركة الترجمة. وبالتالي، فإنّ الغفلة عن آراء المذاهب الأخرى قد يؤدّي بالفقيه إلى استنباط خاطئ.

فلا شكّ أنّ معرفة الفضاء الذي صدرت فيه الروايات والنظريّات الفقهيّة التي كانت سائدة في ذلك العصر والتعرّف إلى علاقة الحُكّام بالمجتمع، يزيد من بصيرة الفقيه ويؤثر في فهمه واستنباطه من الروايات، ما ينعكس مباشرة على مقام الإفتاء وحلّ التعارض بين الروايات وغير ذلك.

ج- الغفلة عن العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة:

الكثير من الروايات ناظرة إلى بعض المسائل شديدة الارتباط بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة. وإنّ آية غفلة عن هذه العلوم، سوف تؤدّي إلى جمود الحوزة العلميّة وتراجعها. وتكمن أهميّة هذه العلوم في تحديد تطوّر المجتمعات وتخلّفها.

د- البُعد عن معرفة الموضوعات العلميّة والتخصّصيّة:

لا يمكن -اليوم- الغفلة عن معرفة الموضوعات العلميّة والتخصّصيّة وتحديدتها بدقّة. فعدم تحديد الموضوع بدقّة يؤدّي إلى إصدار حكم قد يكون غير متوقّع وغير مرصّي. ولعلّ الفقهاء لم يعتنوا بهذا الأمر؛ لأنّه لم تكن الموضوعات في زمانهم معقّدة وخفيّة؛ ولأجل ذلك كان يُجال تشخيص الموضوع على العرف.

أما اليوم، فالموضوعات تكثرت وأصبحت أكثر تعقيداً وخفاءً. فعلى سبيل المثال، لا يمكن مقارنة بحث العقود المطروح في كتبنا الفقهيّة بأنواع العقود والمعاملات السائدة في هذا العالم. فإن لم يُحدّد الموضوع بدقّة، ولم يُبحث عنه من مختلف الجوانب، فإنّ الحكم عليه قد يؤدّي إلى البطالة وتعطيل المصانع والفقر الاجتماعيّ والمشاكل السياسيّة

والثقافية والاقتصادية؛ لذا يتحتم على الفقيه قبل الإفتاء أن يراجع المتخصصين، ولا سيما في الموضوعات السياسية والاقتصادية والدفاعية والعالمية. وقد عدَّ العلامة الحليّ القدرة على استنباط المسائل الجديدة وتحديد الموضوعات من شرائط الإفتاء، حيث قال: "وهي الإيمان، ومعرفة الأحكام، والقدرة على استنباط المتجددات من الفروع من أصولها"^(١).

هـ- انحصار الاجتهاد في الفقه:

انحصر الاجتهاد الحاليّ في المجال الفقهيّ، فلم يُفَعَّل في سائر الميادين من قبيل: الأخلاق والتربية والكلام وغيرها. بل حتّى فيما يرتبط بالمجال الفقهيّ، لم يُصَرَّ إلى استخدامه في التحدّيات الحياتيّة كالفقه الاجتماعيّ وغيره. وبعبارة أخرى: أفضع سلبية هي عبارة عن حصر دراسة الدين بالفقه، فصارت الدراسة الدينيّة متمحورةً حول الدراسة الفقهيّة؛ فلو أخصينا الدروس الحوزويّة المنعقدة في المدارس العلميّة والحوزات، لوجدنا أنّ النسبة العظيمة منها هي للدروس الفقهيّة، ولا سيّما ذات الطابع الفرديّ (كالطهارة والصلاة والصوم...). وهذا أمر غير مقبول حاليّاً، لأنّ توقعات الناس من الحوزة صارت مغايرةً لما سبق؛ إذ في السابق لم يكن للحوزة والعلماء حضور في السلطة، ولم تكن يدهم مبسوطة، كما إنّ الاحتياجات ومتطلبات العصر ومسائله كانت أقلّ، أمّا اليوم، فالوضع مغاير لما سبق.

ويرى بعض الباحثين^(٢) أنّ الفقه الاصطلاحيّ لا يعني التفقّه في الدين، بل هو جزء من الدين.

و- تبرير الواقع:

يرى السيّد الشهيد محمد باقر الصدر أنّ عمليّة تبرير الواقع تُعدّ من المخاطر الجدّيّة

(١) (العلامة الحليّ) الحليّ، الحسن بن يوسف بن مطهر الأسدي: قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، ط ١، قم المقدّسة، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجامعة المدرسين بقم المقدّسة، ١٤١٣ هـ.ق، ج ١، ص ٥٢٦.

(٢) حكيمي، محمد رضا: «نامه»، مجلة آينه پژوهش (مجلة فكريّة بحثيّة تصدر عن دفتر تبليغات اسلامي حوزة علميه قم)، العدد ٩، ص ٦٥.

التي تواجه سلامة الاجتهاد، فقد قال: «إنَّ عمليَّةَ تبرير الواقع هي المحاولة التي يندفع فيها الممارس - بقصد أو بدون قصد - إلى تطوير النصوص، وفهمها فهمًا خاصًا يبرِّر الواقع الفاسد الذي يعيشه الممارس، ويعتبره ضرورة واقعيَّة لا مناص منها نظير ما قام به بعض المفكرين المسلمين ممن استسلم للواقع الاجتماعي الذي يعيشه، وحاول أن يُخضع النصَّ للواقع بدلاً عن التفكير في تغيير الواقع على أساس النصِّ، فتأوَّل أدلَّة حرمة الربا والفائدة، وخرج من ذلك بنتيجة تواكب الواقع الفاسد؛ وهي أنَّ الإسلام يسمح بالفائدة إذا لم تكن أضعافاً مضاعفة، وإنما ينهى عنها إذا بلغت مبلغاً فاحشاً يتعدَّى الحدود المعقولة كما في الآية الكريمة: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١). والحدود المعقولة هي: الحدود التي ألفها هذا المتأوِّل من واقعه في حياته ومجتمعه، وقد منعه واقعه عن إدراك غرض هذه الآية»^(٢).

كما أشار صاحب الجواهر إلى أنَّه لا يصحَّ الجمود على ظواهر النصوص وعدم الاعتناء بالواقع، حيث قال: «لو ساع للفقيه التردُّد بكلِّ ما يجد، أو الجمود على كلِّ ما يرد، ما اخضرَّ للفقه عود، ولا قام للدين عمود»^(٣).

كما تجدر الإشارة إلى أنَّ ابتعاد الفقيه عن الواقع وانزواءه يؤدِّي به إلى إصدار فتاوى شاذَّة وغير عمليَّة.

٣- الحلول المقترحة:

من الواضح أنَّ الاستفادة من النقد العلميِّ يؤدِّي إلى تسريع التطوُّر وإيجاد الحلول. والنقد العلميُّ أمر حاضر دومًا في الحياة الحوزويَّة. ولا يمكن توقُّع رفع النقائص

(١) سورة آل عمران، الآية ١٣٠.

(٢) الصدر، محمد باقر: اقتصادنا، ط ٢، قم المقدَّسة، مؤسَّسة بوستان كتاب، ١٤٢٥ هـ.ق، ص ٣٨٤.

(٣) النجفي، محمد حسن: جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، تحقيق وتعليق: محمود الفوجاني، تصحيح: إبراهيم الميانجي، ط ٣، طهران، دار الكتب الإسلاميَّة، ١٣٦٦ هـ.ش، ج ٢٩، ص ٢٨٧.

والوصول إلى الحلول دون عملية النقد والنقاش والإجابة عن الأسئلة الجادة واقترح الحلول. ويجب السعي الحثيث لإصلاح النقائص التي تعتري الاجتهاد الحالي؛ لأنه بسقوط الاجتهاد يسقط أصل النظام الإسلامي، فالاجتهاد أس هذا النظام؛ ولأجل ذلك سوف نقترح - فيما يلي - بعض الحلول على ضوء السلبات ونقاط الضعف التي أشرنا إليها فيما سبق.

أ- توسعة الأبواب الفقهيّة:

عملية الاجتهاد الفقهيّ محدودة بما يقارب الخمسين باباً فقهيّاً. وهذا لا يكفي لمعالجة المشاكل الحاليّة والإجابة عن التساؤلات المعاصرة؛ لذا لا بدّ من توسعة رقعة الأبواب الفقهيّة، وإضافة أبحاث فقهيّة أخرى، والاعتناء بأبحاث الفقه المضاف من قبيل: فقه التربية، فقه الإعلام، فقه العلاقات الدوليّة، فقه الفنّ، فقه التجارة، فقه التكنولوجيا، فقه البيئة، فقه الأخلاق وغيرها. كما يجب استنباط أحكام بعض المسائل الحديثة من قبيل: الحرّيّة الاقتصاديّة وأخذ الضرائب الجمركيّة وغيرها.

وقد قال الإمام الخامنّي في هذا المجال إنّه يوجد - اليوم - الكثير من المسائل الغامضة بالنسبة إلينا من الجهة الفقهيّة، بل إنّ بعض الفروع الفقهيّة المهمّة قد بحثها القدماء كالشيخ الطوسيّ في المبسوط والعلامة الحلّيّ في التحرير، ولم يولها العلماء المتأخرون اهتماماً كافياً^(١).

ب- إعادة هندسة العلوم الحوزويّة:

الهدف الأساس للحوزة العلميّة هو البحث والتحقيق في شتى المعارف الإسلاميّة، فمن الخطأ اختصار العلوم الإسلاميّة بعلم الفقه فقط. والنظرة التجزيئيّة إلى العلوم الإسلاميّة تؤدّي إلى إعدام المعارف الحقّة. ومن جهة أخرى، كلُّ علم من العلوم الإسلاميّة يحتاج إلى اجتهاد ضمن شروط خاصّة؛ يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين

(١) انظر: الخامنّي، علي الحسيني: حديث ولايت، طهران، سازمان تبليغات اسلامي، ١٣٧٧هـ. ش، ج ٨، ص ٦٣-٦٤.

في هذا المجال: «إنَّ علم الأصول تطوَّر عند الشيعة الإمامية تطوُّراً كبيراً كما ونوعاً، وهذا صحيح في الاهتمامات والأبحاث، ولكنَّ هذا التطوُّر بقي شكلياً وسطحياً من حيث النتائج»^(١).

فالإسلام منظومة متكاملة، ولا بدَّ من البحث في كلِّ أجزائه بشكل متوازن. فيجب الاهتمام بشكل معتدِّ به بتفسير القرآن والحديث والكلام والفلسفة والأخلاق والعرفان والعلوم التجريبية. وهذا ما يؤدِّي إلى الإجابة عن التساؤلات وردِّ الشبهات وحلِّ المعضلات.

ج- مراعاة الأولويات:

عند اختيار الموضوعات والمسائل العلمية المراد بحثها، لا بدَّ من مراعاة الأولويات؛ ففهم الأولويات يؤدِّي إلى مواكبة العصر وعدم التخلف عنه، كما أنَّه سبب في منع هدر الوقت وتلفه. فلا يُصرف الوقت ولا الهمم في أبحاث ومسائل قليلة الأهمية والجدوى. فقد صرف بعض العلماء هذا الاستنباط القويِّ وهذا الاجتهاد المتين في مسائل قليلة الفائدة، بل حتَّى في بعض المسائل التي لا أثر عملياً لها. فترتيب الأولويات والعمل على طبقها يؤدِّي إلى تقليل الفاصلة بين العلم والعمل، ويرفع بعض المشكلات الأخرى.

د- التخصص في الفقه:

عند ملاحظة تطوُّر العلوم ومدى تأثيرها على علم الفقه، وازدياد المسائل الابتلائية بشكل كبير، يتحتَّم علينا التوجُّه نحو التخصص في المباحث الفقهية. فمن خلال التخصص في الأبواب الفقهية، يرتفع مستوى التركيز على المسائل، وهذا ما يؤدِّي إلى مزيد من الإبداع والبحث الفعال.

ولا يخفَّ أن اقتراح التخصص في المجال الفقهي يُعدُّ من الاقتراحات المهمة التي

(١) شمس الدين، محمد مهدي: الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي، ط١، بيروت، المؤسسة الدولية، ١٤١٩ هـ.ق/ ١٩٩٩ م، ص ٨٩.

سبق أن تعرّض لها بعض العلماء، من قبيل: السيّد عبد الهادي الشيرازي، السيّد أحمد الزنجاني، الشهيد مطهري، السيّد القائد الخامنئي، الشيخ محمد تقي جعفري^(١).

وقد نقل آية الله الأراكي عن أستاذه الشيخ عبد الكريم الحائري أنّه قال: «إنّ الفقه عبارة عمّا يقارب الخمسين باباً، ولا بدّ لكلّ باب منها من متخصص؛ لأنّ أبواب الفقه مُشَتَّة والأقوال والأدلة والإجماعات تحتاج إلى تتبّع كثير، ولا يكفي عمر الإنسان للبحث في كلّ باب منها بالشكل اللائق والدقيق، فمن الأفضل أن يكون لكلّ باب متخصص. فكما أنّه يوجد في الطبّ متخصصٌ أُذُنٍ، ومتخصصٌ أعصابٍ، ومتخصصٌ عينٍ، فليكن لدينا متخصصٌ في الطهارة ومتخصصٌ في الخمس وهكذا؛ عندها كلّما وردنا سؤال، فإنّنا نُحيله على ذلك المختصّ ليُجيب عنه»^(٢).

ومن الآثار الإيجابية لفتح باب التخصص في الفقه نذكر: تقليل حجم الاختلاف في الفتاوى، تسريع حلّ المعضلات الفقهية في النظام الإسلامي، البحث في بعض الأبواب الفقهية المغفول عن بحثها، تعميق بعض المباحث الفقهية، تنظيم الأبواب الفقهية بشكل جديد.

لكن يعتقد بعض المخالفين لمنحى التخصص في الأبواب الفقهية بأنّ التخصص يؤدي إلى آثار سلبية خطيرة؛ لأنّ الفقه كلّ مترابط. وفي مقام الجواب نقول إنّ الارتباط بين مختلف العلوم والمعارف الدينية أمر مسلّم به، لكن لا بدّ من الالتفات إلى أنّه يكاد يستحيل في عصرنا الراهن أن يكون العالم ذا جامعية مطلقة وتخصّص في شتى المجالات. فالعلوم توسّعت جدّاً، وقد أثبتت التجربة صحة ما نقول. مضافاً إلى أنّه يمكن تجنّب السلبيات من خلال تدريس الطالب الموادّ اللازمة للاجتهد في مرحلة السطوح، فتكون هذه المواد مشتركة بين كلّ الطلاب مهما كان تخصّصهم فيما بعد. كما أنّه يمكن فتح مجال

(١) ولزبد من الاطلاع في هذا المجال، انظر: الزنجاني، أحمد شبيري: الكلام يجزّ الكلام، لا ط، قم المقدّسة، نشر: حق بين، ١٣٩١ هـ. ش، ج ١، ص ١٢٤؛ مجموعة من الباحثين: بحثى در باره مرجعيت وروحانيت، ط ٢، طهران، مؤسّسة سهامى انتشار، ١٣٤١ هـ. ش، ص ٦٠-٦٣؛ مجلة آيينه پژوهش، م. س، العدد ١٠، ص ٦٥؛ الزنجاني، أحمد، مجلة حوزة، العدد ١٩، ص ٣٧-٣٨.

(٢) مجلة حوزة، مصاحبه با آيت الله اراكي، العدد ١٢، ص ٤٠-٤١.

التواصل العلمي بين التخصصات، ما يقلل كثيراً من السلبات المترتبة. وقد دعا الإمام الخامنئي إلى ضرورة التخصص في العلوم الحوزوية مع توسع العلوم الإسلامية، فقال إنه لا بدّ من التخصص حتّى في الأبواب الفقهية كالعبادات والمعاملات وغيرها. فهي وإن كانت مترابطة، لكنّ كلّ باب مستقلّ عن غيره، ويمكن أن يكون لدينا متخصصّ في كلّ باب منها^(١).

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ المراد من التخصص هو أنّ الفقيه الذي حصل على ملكة الاجتهاد، يجب عليه أن يصرف همّته وبحثه في مجال واحد وباب واحد (أو أبواب مترابطة فيما بينها) بدلاً من أن يشتت اهتمامه في أبواب متفرقة.

هـ- الاهتمام بالفقه المقارن:

كان السيّد البروجردي يرى أنّه يجب أن يترافق الفقه الشيعي مع الاطلاع على آراء الآخرين والنظريات الأخرى. فيجب أن يتبدّل الفقه إلى فقه مقارن، كما يجب على الفقيه أن يطلع على آراء القدماء - شيعّة كانوا أم سنّة -^(٢).

كما كان السيّد البروجردي يرى أنّ فقه الشيعة ناظر إلى فقه أهل السنّة، وهو بمثابة تعليقه عليه. ومن الواضح أنّه لا يمكن فهم التعليقة بدون المتن الأصلي. فكثير من فتاوى علماء السنّة دفعت ببعض الصحابة أن يسألوا الإمام عليه السلام عنها. فعندما تكون تلك الفتاوى واضحة بالنسبة إلينا، فإنّ جواب الإمام عليه السلام سوف يكون أوضح ممّا لو لم نكن مطلعين على تلك الفتاوى^(٣). ولأجل ذلك، قال السيّد البروجردي إنّ مراجعة فتاوى أهل السنّة ورواياتهم تعيننا على فهم روايات أهل البيت عليه السلام والإفتاء على ضوءها؛ فلا بدّ من مراجعة آراء أهل السنّة، لأنّ الفتاوى الرسمية والرائجة في ذلك الزمان كانت فتاوى فقهاء أهل السنّة^(٤). ويرى بعض المعاصرين أنّ السيّد البروجردي له اطلاع واسع على أقوال فقهاء أهل السنّة، ولأجل ذلك كانت استنباطاته جيّدة^(٥).

(١) انظر: خطاب القائد في جمع من الحوزويين، آذار ١٣٧٤ هـ.ش.

(٢) انظر: مجلة حوزة، مصاحبه با آيت الله جعفر سبحاني، العدد ٤٣-٤٤، ص ١٧٦-١٧٧.

(٣) انظر: مجلة حوزة، مصاحبه با آيت الله سلطاني، العدد ٤٣-٤٤، ص ٤٢.

(٤) م.ن، مصاحبه با آيت الله واعظ زاده خراساني، ص ٢١٥.

(٥) م.ن، مصاحبه با آيت الله شيخ علي صافي گلپايگاني، العدد ٤٣-٤٤، ص ١١٢.

و- رصد الموضوعات الجديدة:

لما تطوّرت التكنولوجيا ووسائل الاتصال، نشأت موضوعات وأسئلة جديدة تحتاج إلى بحث وتحقيق وإجابة. وتميّزت بعض الموضوعات الحديثة بصعوبتها وبعدها عن فهم عامة الناس. ولا يمكن رصد الموضوعات الجديدة إن بقينا منعزلين عن المجتمع وتحولاته. ويرى الشهيد مطهري في هذا المجال أنّه يجب أن يكون الفقيه محيطاً تماماً بالموضوعات التي يريد أن يُفتي بأحكامها. ففرق شاسع - بلحاظ الاستنباط وفهم الأدلّة - بين الفقيه المنعزل عمّا يجري في المجتمع، وبين الفقيه الذي يعيش تحولات المجتمع وتطوّراته^(١).

ومن جهة أخرى، تتبدّل بعض الموضوعات الحديثة بشكل سريع، فلا بدّ لعملية الاستنباط من أن تواكب هذا التحوّل؛ إذ لا يمكن للمكفّف أن يجلس مكتوف الأيدي منتظراً جواب الفقيه.

ز- النظرة الكلية:

كان الشيعة على مرّ التاريخ مُبعدين عن الحكم والسلطة؛ ولأجل ذلك انصبّ جهدهم على الموضوعات الفرديّة، ولم يكن لهم حضور علمي في المسائل الاجتماعيّة والحكوميّة والإداريّة. لكن الوضع قد تغيّر اليوم؛ إذ صار للشيعة - بركة الثورة الإسلاميّة في إيران - نظام إسلامي. وبالتالي، يجب عليهم تطبيق الشرع وملاحظة المسائل الاجتماعيّة والحكوميّة وغيرها. وأقلّ خطر لعدم النظرة الكلية هو إدارة المجتمع عبر نظرة فرديّة للفقه. وبناءً عليه، إن لم ننظر إلى الفقه نظرة كليّة ولم ندخل في المسائل الاجتماعيّة والحكوميّة، فإنّ الساحة سوف تخلو لسائر المفكرين الشرقيين والغربيين^(٢). كما لا بدّ من الالتفات إلى أنّ عالم الاستكبار ينتظر آية غفلة للنظام الإسلاميّ حتّى يستفيد من ذلك في إبادته. وقد أوصى الإمام الخمينيّ فقهاء مجلس صيانة الدستور بأن يبذلوا قصارى

(١) مجموعة من الباحثين، بحثى دربارہ مرجعیت وروحانیت، م.س، ص ٥٩.

(٢) حسيني الهاشمي، منير الدين: ضرورت مهندسی تمدن اسلامی، ص ٤٩.

جهدهم؛ لأنه إن حدث في الإسلام مشكلات اقتصادية ونظامية واجتماعية وسياسية، فإنه سوف يُتهم بعدم قدرته على إدارة العالم^(١).

ح- الاجتهاد في العلوم الإنسانية:

يجب أن تتسع رقعة الاجتهاد لتشمل العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تُطرح فيها مسائل مهمة جداً في الآونة الأخيرة. وبعض هذه المسؤولية تقع على عهدة الحوزة، وبعضها الآخر يقع على عاتق الجامعة.

ثانياً: الاجتهاد الحضاري:

ليس مرادنا من الاجتهاد الحضاري هو استفراغ الوسع للكشف عن الحكم الشرعي، بل المراد هو التفقه في الدين كله، وبالتالي التحقيق في القضايا العقديّة والأخلاقية والشرعية، بشكلٍ يمكن من إدارة الحياة بأبعادها الفردية، والاجتماعية، والحكومية، والثقافية، والاقتصادية، والتربوية، وغيرها... على ضوء النموذج الإسلامي.

١- الوظائف المنتظرة من الاجتهاد الحضاري:

ثمة وظائف ملقاة على عاتق الاجتهاد الحضاري لا بد أن يقوم بها، نذكر منها:

- أ- بيان المنظومة الدينية على المستويين الفردي والاجتماعي.
- ب- النظرة الاجتماعية والحكومية إلى بعض الموضوعات التي كانت تُلحظ في الاجتهاد بلحاظ فردي، وبالتالي معالجة الأخطاء الناجمة عن تلك النظرة.
- ج- إنتاج العلم وأسلمة العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- د- بيان النموذج الحياتي المناسب مع ثقافة الشعوب والبيئات الإسلامية في شتى الميادين.

(١) انظر: الخميني، صحيفة النور، م.س، ج ٢١، ص ١٩٩.

هـ- النظرة الاجتهادية المتزنة إلى جميع العلوم الإسلامية، بحيث لا يُبحث في علم إسلامي أكثر بكثير من علم إسلامي آخر.

و- تحمّل الحوزة المسؤوليات والإجابة عن احتياجات المجتمع والنظام الإسلامي.

٢- فوائد الاجتهاد الحضاري:

يترتب على الاجتهاد الحضاري فوائد جمة، نذكر منها:

أ- تطوير بعض العلوم من قبيل: علم الأصول، والتفسير الموضوعي، والفقه، والأخلاق، والحكمة المتعالية، وغيرها.

ب- بيان النموذج الإسلامي - على الصعيد العملي - لسائر البلدان والمجتمعات.

ج- إثبات فعالية النظام الإسلامي في إدارة الحياة.

خاتمة:

انتهينا في هذا المقال إلى أنه لا بدّ من رؤية جديدة للاجتهاد؛ نظراً لما يعانيه الاجتهاد الحالي من سلبيّات ومشاكل متعدّدة، على الرّغم من الإيجابيّات الكثيرة التي يحظى بها، ولكن لا بدّ من الانتقال من هذا الاجتهاد الحالي إلى ما يمكن تسميته بالاجتهاد الحضاري؛ نظراً لما يضيفه من قيمة على الاجتهاد نفسه وعلى الفقه وعلى الدين بتمامه؛ إذ إنّ الدين ليس مقصوراً على الفقه وحده، والفقه بدوره ليس محصوراً في أبواب محدودة معدودة لا تتجاوز الخمسين، بل الدين أعمّ من أن يكون فقهاً، فهو فقه، وعقائد، وأخلاق، واقتصاد، واجتماع، وسياسة، وغيرها... والفقه - كذلك - دخلته موضوعات جديدة كثيرة لم يُنظر فيها، ولم تُنظّم أحكامها تنظيمًا تامًّا، فكان النظر إلى اجتهاد جديد أمراً ضرورياً لا غنى عنه؛ وذلك بتوسعة الأبواب الفقهيّة، وإعادة هندسة العلوم الحوزويّة، ومراعاة الأولويّات، وفتح باب التخصص في الفقه، والاهتمام بالفقه المقارن، ورصد الموضوعات الجديدة، والنظر إليها نظرة كليّة، إضافةً إلى الاجتهاد في العلوم الإنسانيّة.

كُلُّ هذا من شأنه أن يعالج الكثير من إخفاقات الاجتهاد الحاليّ، وينتقل بالاجتهاد إلى مرحلة جديدة يترتّب عليها فوائد كثيرة.

على أمل أن يستفيد من ذلك الباحثون ليطوّروا البحث ويكشفوا عن جوانب أخرى تساهم في تطوير الاجتهاد والحفاظ على الإسلام.